دراسة حالة

لبنان ٢٠١٨-٢٠٢١/الأزمة السورية

الكلمات الرئيسية: إدماج ذوي الإعاقة، الصحة، الحماية، إعادة تأهيل المأوى، ضمان الحيازة

الأزمة	**الأزمة السورية اعتباراً من عام ٢٠١١**
الأشخاص المتضررون	ما يناهز **١٫٥ مليون لاجيء** سوري في لبنان*
الأشخاص المحتاجون إلى مأوى	تعيش **٨٧٠ ألف** (٥٨٪) من أُسر اللاجئين السوريين في لبنان في ظروف مكتظّة أو دون المستوى أو خطرة**
الموقع	شمال لبنان – T0 (طرابلس، زغرتا، كورة، البترون، بشار، منية ضنية وعكّار
الأشخاص المدعومون في إطار المشروع	المرحلة الأولى: **١٩٤ أسرة** (٨٦٥ فرداً) المرحلة الثانية: **٣٨٥ أسرة** (١٨١٠ أفراد) المرحلة الثالثة: **٣٢٠ أسرة** (١٦٠٠ فرداً) المجموع: **٨٩٩ أسرة** (٤٢٧٥ فرداً)
نواتج المشروع	**٥٣٨ أسرة** مدعومة بإعادة تأهيل المباني غير المستوفية للمعايير **١١١ أسرة** مدعومة بإعادة تأهيل المآوي الجماعية **٩٣ أسرة** مدعومة بالتدخّلات المتعلقة بإمكانية الوصول داخل مستوطنات عشوائية **٧٩ أسرة** تلقّت عُدداً من لوازم الملاجئ
الكثافة السكانية في المأوى	**٣٫٥ متر مربع** للشخص الواحد على الأقلّ
التكلفة المباشرة	**٢٥٠ دولار أمريكي** لعدّة المأوى **٧٤٠ دولار أمريكي** في المتوسط لكلّ عملية تدخل من أجل توفير إمكانية الوصول **١٥٠٠ دولار أمريكي** في المتوسط لكلّ عملية تأهيل
تكلفة المشروع	ما متوسطه **٢٥٠٠ دولار** لكلّ أسرة

المصدر: UNHCR Operations reports Lebanon Dashboard (July 2021)

٠المصدر: Vulnerability Assessments of Syrian refugees in Lebanon (VASyr) 2021

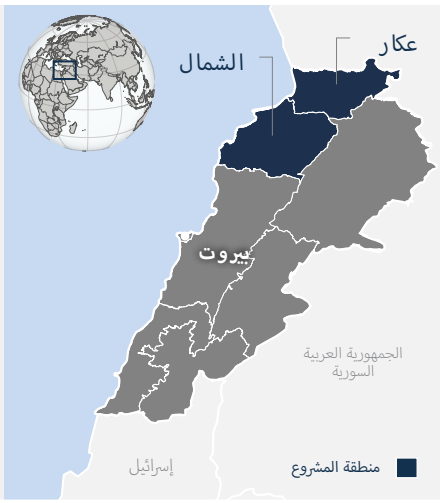

موجز المشروع

صُمّم مشروع "توفير المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لأجل الحماية" حول المخاطر المتعلقة بالحماية، كما تمّ تحديد ذلك وتحليله بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية. وقد استجاب المشروع للاحتياجات التي تم تحديدها لدى اللاجئين المعرضين للخطر والذين يعيشون في مآوي غير مستوفية للمعايير في شمال لبنان، وكانت تهدف المنظمة إلى الحدّ من المخاطر المحدّقة بفئات مستهدفة محددة من حيث الحماية (الأسر التي ترأسها نساء، والنساء العازبات، والأطفال وكبار السن المعرضين للخطر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي) من خلال تدخل من شقين فيما يخصّ المأوى: إعادة تأهيل المأوى المصمم خصيصا للحدّ من مكامن الضعف المتصلة بالحماية والصحة، مصحوبة بمفاوضات حول الإيجار تهدف إلى زيادة أمن الحيازة. وتشير دراسة الحالة هذه إلى ثلاث مراحل من المشروع الذي تم تنفيذه بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١.

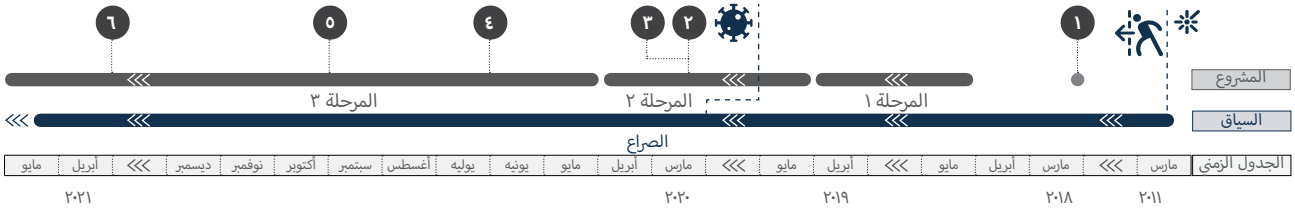

آذار/مارس ٢٠١١: اندلاع الأزمة في الجمهورية العربية السورية (سوريا).

١ **آذار/مارس - أيار/مايو ٢٠١٨:** تطوير نهج «توفير المأوى والمياه والصرف الصحي من أجل الحماية» والتواصل مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية.

١١ آذار/مارس ٢٠٢٠: أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي وباء كوفيد-١٩ الجديد يمثل وباءً عالمياً.

٢ **آذار/مارس ٢٠٢٠:** إدراج الأنشطة المتصلة بوباء كوفيد-١٩.

٣ **آذار/مارس ٢٠٢٠:** توقيع مذكرة تفاهم مع شركاء الحماية لتحسين الإحالات بين المنظمات.

٤ **تموز/يوليه -آب/أغسطس ٢٠٢٠:** التقييم الداخلي.

٥ **تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠** التقييم الخارجي.

٦ **نيسان/أبريل -أيار/مايو ٢٠٢١:** المشروع التجريبي في مجال إعادة تأهيل الملاجئ الآمنة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالتنسيق مع الشركاء في مجال الحماية.

تناول المشروع إعادة تأهيل المساكن بطريقة متكاملة، وكيفية تأثير التدخلات بشكل إيجابي على الحماية والصحة

السياق

بعد مرور عشر سنوات على الأزمة السورية، يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين في العالم على أساس نصيب الفرد. وقد أُصيب الاقتصاد اللبناني بالشلل في عام ٢٠٢٠ بسبب الأزمة الاقتصادية ووباء كوفيد-١٩ وانفجار بيروت عام ٢٠٢٠. وقبل الأزمة الاقتصادية، كان الاقتصاد الوظيفي وقدرة القوى العاملة السورية على العمل الزراعي والصناعي تسهّل تخفيف حدة التوترات الاجتماعية. والآن تتزايد التوترات الطائفية والسياسية، حيث غالبا ما يلام اللاجئون السوريون على المساهمة في الانهيار الاقتصادي للبلاد ويُعتَبَرون منافسين على الوظائف والموارد.

الظروف المعيشية

يعيش غالبية اللاجئين السوريين في لبنان في مساكن مستأجرة، سواء في مستوطنات غير رسمية أو في ملاجئ جماعية أو وحدات بناء لا تفي بالمعايير. والملاجئ الجماعية هي عبارة عن مبان سكنية أو غير سكنية يقيم فيها أكثر من ستّ أسر، تقتسم أماكن ومرافق مشتركة. وقد تكون هذه المساكن، على سبيل المثال، في المباني السكنية أو المباني غير المكتملة أو المزارع أو المنازل أو المصانع أو المدارس. وتشير وحدات البناء غير المستوفية للمعايير إلى الملاجئ الفردية، السكنية أو غير السكنية، الموجودة داخل المباني القائمة التي لا تستوفي المعايير الإنسانية. وتعرض هذه التجمّعات اللاجئين، ولا سيما منهم أولئك الذين يشكلون الفئات المعرضة للخطر، لمخاطر كبيرة فيما يخصّ الحماية والصحة.

وتتزايد عمليات الإخلاء الجماعية في حقّ عديد من عائلات اللاجئين التي تعيش في مستوطنات غير رسمية أو في ملاجئ جماعية. وفي الوقت نفسه،تزداد مخاطر الإجلاء الفردي آخذة بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي: يفيد ٤٨ ٪ من اللاجئين بأن الإيجار هو السبب الرئيسي لاقتراض المال. ويبدو أن استراتيجيات التكيف السلبية آخذة في الارتفاع: فقد رحل ١٥،٢ ٪ من الأُسَر في العام الماضي، بحثا أساساً عن مأوى أرخص. وبالإضافة إلى ذلك، انتقلت نسبة ٢ ٪ من الأُسَر من المآوي السكنية إلى المآوي غير السكنية وغير الدائمة، مما أدّى إلى خفض مستويات المعيشة واحتمال زيادة أوجه الضعف المتصلة بالصحة والحماية.

وقد أثّر العجز على دفع الإيجار بشكل خاص على اللاجئين الذين يعيشون في المآوي الجماعية والمباني غير المستوفية للمعايير (٨١ في ٪ و٧٦ ٪ على التوالي)، وهو ما يمثل نسبة أكبر من ٧٠ ٪ من اللاجئين السوريين في البلد. وفي الشمال وفي عكار، تعيش ٩٠ ٪من الأسر المعيشية من اللاجئين المقيمين في مبان سكنية دون الحد الأدنى من نفقات القفة المعيشية، أي أنها عاجزة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

الاستجابة الوطنية في مجال توفير المأوى

في السنوات الأولى من الأزمة، ركزت حكومة لبنان وشركاؤها الدوليون بقوّة على دعم توفير المأوى في مستوطنات عشوائية وبعد استقرار إجمالي عدد اللاجئين، انصبّ التركيز أكثر إلى حالة مأوى اللاجئين المقيمين في الملاجئ الجماعية والمباني التي لا تستوفي المعايير. وقد ظهر ذلك في خطة الاستجابة للأزمات اللبنانية في ٢٠١٧-٢٠٢٠، واكتسب أهمّية أكبر تدريجيا، إلى جانب مفهوم المخاطر التي تحدق بالفئات الضعيفة كتمهيد لإعادة تأهيل المأوى في المباني السكنية وغير السكنية، مثل المباني والمزارع والمصانع غير المكتملة.

وبالرغم من إدماج هذا العنصر تدريجياً في خطة الاستجابة للأزمات اللبنانية، إلا أن تمويل عمليات إعادة التأهيل في الملاجئ الجماعية والمباني التي لا تستوفي المعايير كان هزيلا، حيث في عام٢٠٢٠، تجاوزت الفجوات التمويلية ٩٠ في المائة مقارنة بالاحتياجات.

نهج المشروع

تم تصميم المشروع في البداية في عام ٢٠١٧ لسدّ الفجوة في دعم توفير المأوى داخل الملاجئ الجماعية والمباني التي لا تستوفي المعايير فيما يخصّ الحماية. وأشارت التقييمات التي أُجريَت في ذلك الوقت، إلى جانب التحليل الثانوي الذي قدمته الجهات الفاعلة في مجال الحماية، بوضوح إلى المخاطر الجسيمة التي تحدق بفئات محددة وإلى هشاشة أوضاع هذه الفئات (الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، والنساء العازبات، والأطفال والمسنّين المعرّضين للخطر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنّاجين من العُنف القائم على النوع الاجتماعي) إما جاءت بسبب مكامن الضعف المتصلة بالمأوى وإمّا تفاقمت بسببها.

وشدّدت الجهات الفاعلة في مجال الحماية على كيفية الحدّ بشكل كبير من عدد حالات العنف ضد المرأة بإجراء عمليات إعادة تأهيل طفيفة للمأوى من أجل تعزيز ظروف الحماية من العنف (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) ومن المخاطر، فضلا عن تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشار التحليل فيما يتعلق بالحماية إلى الهشاشة بأمن الحيازة، إذ أدّت شحّة فرص الحصول على سُبُل العيش والموارد إلى زيادة احتمال عجز الأسر المعيشية الضعيفة عن دفع الإيجار، مما سيؤدّي إلى احتمال لجوئها إلى استراتيجيات سلبية أو ضارة للتصدّي للوضع، بما في ذلك اقتراض مبالغ مُثقلة، أو تخفيض مستوى الأوضاع المعيشية، أو عمالة الأطفال، فضلا عن التعرض للاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب الملاك.

خضعت العديد من المنازل لإصلاحات مؤقتة سابقا، مثل هذا السقف المُرتجل

شملت تدخلات إمكانية الوصول في المستوطنات العشوائية في الخيام تحسين إمكانية وصول الكراسي المتحركة.

وفي ضوء هذا التحليل، وضعت المنظمة استراتيجية «توفير المأوى والمياه والصرف الصحي من أجل الحماية» التي تهدف إلى:

- الحدّ من المخاطر الحرجة في مجال الحماية، ومن أوجه الضعف بالنسبة للفئات المعرضة للخطر، بإجراء عمليات إعادة تأهيل طفيفة للمآوي، تتم من خلال مقاولين محليين من المناطق التي تتدخل فيها المنظمة.
- تعزيز أمن الحيازة باستخدام تحسين المأوى «كأداة» تفاوضية مع ملاك الأراضي من أجل التوصل إلى اتفاقات بدون إيجار أو تخفيض الإيجار أو على الأقل تجميده.

وأجري تحليل لتحديد أفضل الطّرُق لتوفير المساعدة. وقد حدّد اختيار تنفيذ عمليات إعادة التأهيل عن طريق المقاولين تحت إشراف المنظمة في ضوء عاملين: (١) ضمان أعلى جودة ممكنة للأعمال والنزاهة؛ (٢) ضمان أقصى قدر من الفعالية في صرف الأموال من حيث التوقيت وإنجاز عمليات إعادة التأهيل.

وعُقدت حلقات عمل سنوية بشأن الدروس المستفادة عند تصميم مرحلة جديدة من المسرُوع. وقد عولجت أثناءها التحديات التي تمّت مواجهتها خلال العام، واتُّخذت تدابير التخفيف من حدة المخاطر تفاديا للعقبات الأخرى مع تطور النهج.

إعادة تأهيل المأوى

يهدف إصلاح المأوى إلى تحسين ظروف حياة الأسر المعيشية من خلال:

- تحسين ظروف الخصوصية (بتركيب الأبواب على سبيل المثال ولوحات فاصلة، لفصل الحمام عن المطبخ)؛
- تحسني ظروف السلامة(على سبيل المثال عن طريق تركيب أبواب ونوافذ يمكن غلقها، وأضواء خارج الملجأ، وإصلاح الأسلاك الكهربائية، وتركيب درابزين على الشرفات)؛
- تحسين إمكانية الوصول (على سبيل المثال عن طريق تركيب سلالم ودرابزين للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة)؛
- الحدّ من المخاطر الصحية (على سبيل المثال من خلال توفير خزّانات المياه، وصلات المياه وحمامات آمنة وعملية).

وتمّ تنفيذ تدخلات مخصصة للمأوى حسَب نوع المأوى ونوع المخاطر والجدوى وخصائص الأسرة المعيشية،. وشملت هذه التدابير ما يلي:

- إعادة تأهيل أو تحديث المباني التي لا تستوفي المعايير؛
- إعادة تأهيل أو تحسين الملاجئ الجماعية والأماكن المشتركة؛
- تدخلات من أجل توفير إمكانية الوصول في المستوطنات العشوائية؛
- توزيع عُدَد بناء المأوى.

وأجرت أفرقة متكاملة تضم الموظفين الميدانيين والمشرفين على التشييد تقييمات تفصيلية لاحتياجات وأولويات كلّ أسرة معيشية. واستشيرت الأُسَر بشأن نوع التدخلات التي يتعين إجراؤها. واسترُشد بهذه المشاورات لوضع مذكرة تفاهم موقّعة مع المالك أُدرجت فيها تفاصيل التدخل.

تعميم الحماية

استنادا إلى خبرة المنظمة ومشاوراتها مع المجتمعات المحلية المستهدَفة ومع وكالات الحماية، حُدّدت خصائص أكثر الناس ضعفاً وأكثرهم عرضة للخطر الذين تتفاقم حولهم مخاطر الحماية بسبب الظروف المعيشية غير الملائمة: الأسر المعيشية التي ترأسها نساءٌ، والنساء العازبات، والأطفال والمسنّون المعرضون للخطر، والأشخاص ذوو الإعاقة، والناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ولضمان التدخلات المتكاملة واستهداف الأُسر المعيشية الأكثر ضعفا، يتوخى النّهج تلقّي إحالات حالات الحماية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل المأوى من الجهات الفاعلة في مجال الحماية.

ولم يتّخذ التّعاون صبغته الرسمية في شكل اتفاق تعاقُدي في الجولتين الأوليين من المشروع. وقد شكّل الافتقار الأولي إلى الاتفاقات التعاقدية مع شركاء الحماية عقبة أمام تلقّي أعداد كبيرة من الإحالات لإعادة تأهيل المأوى، رغم الجهود التي تبذلها المنظمة فيالإعلان عن عن نهجها وقدراتها في هذا المجال. وابتداء من عام ٢٠٢٠، تمّ توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الفاعلة المعنية بالحماية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة واتفاقات الإحالة/الإحالة المضادّة مما أثّر إيجابيا على عدد الأسر المعيشية المحالة للحصول على المساعدة فيما يخص المأوى.

وتمّ تحسين تعميم الحماية عن طريق دمج موظفين ممّن يتمتعون بخبرة في مجال الحماية في إطار المنظمة، وبتعزيز الدراية الفنية في مجال الحماية للفريق المعني بتوفير المأوى، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمة الآمنة والاختيار والإحالة والتصميم التقني المناسب.

ووضعت المنظمة أيضاً إجراءات تشغيلية موحّدة لتوفير المأوى والمياه والصرف الصحي من أجل الحماية»، فضلا عن توجيهات تحدد أفضل الممارسات ووضع قائمة بالتدخلات لدعم الموظفين الميدانيين. وقد أتاح ذلك للمنظمة تنفيذ المشروع بمنظور توفير الحماية وتطوير نهج أكثر تكاملا لتوفير الحماية إلى جانب المأوى.

تحسين إمكانية الوصول إلى المراحيض في المستوطنات غير الرسمية

التحديات الرئيسية

في بادئ الأمر، **تّم تحديد عدد قليل من الأُسر بسبب الاعتماد الكامل على الإحالات من الجهات الفاعلة في مجال الحماية.** وقد عولجت هذه المسألة بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية في شكل مذكرات تفاهم، وتوفير الحدّ الأدنى من الإحالات والإحالات المضادّة التي ستقدم من المنظمتين، وتفصيل إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات التي يتحملها الطرفان.

قد يستلزم ازدياد هشاشة الأوضاع الاقتصادية بسبب الأزمة المالية نهجاً أكثر «صرامة» لضمان أمن الحيازة. ومن المتوخّى تجريب مخططات النقد المشروط مقابل الإيجار من أجل معالجة هذا الأمر، إلى جانب الجهود المستمرة لتشجيع مقدمي الخدمات المتعاقدين مع المنظمة على توظيف أشخاص من المجتمعات المحلية المستهدفة.

لوحظ ازدياد التوترات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة والسلطات البلدية اللّبنانية بسبب استهداف واضح لمجموعات اللاجئين بالمساعدة. وإذا لم تعالج التوترات المتزايدة بين الطائفتين على النحو المناسب، فإنها قد تسفر عن عمليات إخلاء على مستوى المجتمع المحلّي وعلى المستوى الفردي مما قد يؤدي إلى زيادة تفاقم المخاطر القائمة في مجال الحماية. وبالنسبة للمرحلة الرابعة من المشروع، التي سيتم إطلاقها في منتصف عام ٢٠٢١، من المتوقع أن تكون نسبة ٢٠ ٪ على الأقل من الأسر المستهدفة بالمعونة من الأُسر اللبنانية الضعيفة.

جائحة كوفيد-١٩. بعد موجة جائحة كوفيد-١٩ وانتشارها في لبنان، تمّ تقديم دورات توعية ووقاية إلى جانب الأنشطة العادية للمشروع.

النتائج والآثار الأوسع نطاقاً

تبدو معدّلات الرضا مرتفعة، حيث أفاد ٨٧ ٪ من الأُسر عن تحسّن الظروف المعيشية ،في عملية تقييم عام ٢٠٢٠.

وشملت النتائج التي أُبلغ عنها ما يلي:

- **أفادت ٧٠ ٪ من الأسر أن خطر الإصابة بالمرض قد انخفض بعد التدخّل**، ويرجع ذلك إلى تحسّن فرص الحصول على المياه النظيفة، والعيش في أماكن صحية، وتحسين الحماية من الطقس.
- وأبلغ عن حدوث تحسينات من حيث ظروف السلامة والحماية، وهي مسألة خاصة بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أفادت ٦٥ ٪ **من الأسر المعيشية بأن ظروف خصوصيتها قد تحسنت، وذكرت نسبة ٢٠ ٪ أن حمايتها من الاعتداء الجنسي قد تحسنت.**
- **وأفادت ٨٧ ٪ تقريباً من الأُسر التي أجريت معها مقابلات، أن هذا التدخل حسّن ظروف معيشتها، وقلّل من المخاطر المرتبطة بالقلق بشأن احتياجات الحياة اليومية**، وأفاد معظم المجيبين بأن هناك **تأثيرا نفسيا إيجابيا ملحوظا** على أفراد الأسرة الذين يشعرون بمزيد من الارتياح منذ أن عالج المشروع احتياجاتهم فيما يخصّ المأوى.
- **وأفاد نصف عدد تلك الأسر المعيشية بأنها تشعر بالأمان في مأواها، وبأنها تعتقد أن علاقتها مع جيرانها قد تحسّنت.** ومع ذلك، تم الإبلاغ عن بعض الحوادث مع جيران سوريين أو لبنانيين لم يكونوا جزءا من المشروع، خاصة وأن الوضع الاقتصادي في البلاد يزداد سوءا وأصبحت الأسر أكثر ضعفا.
- كما سُجّل نجاحٌ نسبيٌّ فيما يتعلق بأمن الحيازة، حيث **قام أكثر من ٨٠ ٪ من الملاك باحترام الاتفاقات الواردة في مذكرات التفاهم المُبرَمة قبل إعادة التأهيل.** غير أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد تزيد من احتمال عجز الأُسر عن دفع الإيجار.

وساهم الإعلان عن النهج المتّبع في هذا المسرّوع على مستوى قطاع المأوى في تعزيز اهتمام القطاع بقضايا الحماية خارج المستوطنات غير الرسمية، مما جعله الآن جزءا لا يتجزأ من استراتيجية القطاع.

تم تركيب هواتف فيديو للأشخاص الذين تكون قدرتهم على الحركة قليلة أو معدومة، مما يسمح لهم بمراقبة زوارهم والتحكم في باب المدخل عن بعد.

تم تركيب ألواح لفصل المطبخ عن أماكن المعيشة/النوم. ممّا أدّى ذلك إلى تحسين الوقاية الصحية وسمح بمزيد من الخصوصية.

مكامن القوّة ومكامن الضّعف والدروس المستفادة

مكامن القوّة

√ **قام نهج ‹المأوى والمياه والصرف الصحي لأجل الحماية› - والذي يركز على الخصوصية والسلامة وإمكانية الوصول والصحة - بتحسين الظروف المعيشية للمستهدفين عن طريق** معالجة أوجه القصور في المأوى والمخاطر التي تولّدها، والوصول إلى نتائج الحماية لأكبر عدد من الأفراد الذين هم عرضة للخطر ممّن يعانون من مشاكل الحماية القائمة

√ **تم دعم الاستهداف عن طريق الروابط القوية مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية، وقد تمكنت من تكييف تدخلات إعادة التأهيل مع الروابط الخاصة بالأسر التي تعيش أوضاعاً هشة محددة،** وذلك بفضل قناة الإحالة من الجهات الفاعلة في مجال الحماية ووضع إجراءات التشغيل الموحدة التي توجه التنفيذ.

√ **كانت نسبة الرضا عن جودة إعادة التأهيل مرتفعة.** وقد مثّلت التقييمات التقنية الكاملة والمتابعة المستمرة لأعمال إعادة التأهيل التي ينفذها المتعاقدون عاملاً مساهماً قوياً.

√ **تمّ قياس الآثار الأوسع نطاقاً لتدخلات إعادة التأهيل والتأكيد عليها.** على سبيل المثال، أبلغ أكثر من ٥٠ ٪ من المجيبين عن الآثار النفسية الإيجابية في استطلاع أجري في ٢٠٢٠. فقد كان لعمليات إعادة التأهيل بتكلفة متواضعة نسبياً (ما متوسطه١٢٠٠ دولار لكل أسرة معيشية) آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على الحدّ من الحماية والمخاطر الصحية، مما عزز ظروف البيئة الاقتصادية في منطقة التدخل، وساهم في الحدّ من آليات التكيف السلبية.

√ **ركّز المشروع تركيزا قويا على ضمان الحيازة،** وتم قياس النتائج الإيجابية إلى حدّ كبير، حيث التزم ٨٠ ٪ من المُلاّك بمذكرات التفاهم.

مكامن الضّعف

× **لم تستهدَف المجتمعات المضيفة الضعيفة حتى الآن إلا بشكل غير مباشر،** حيث انصب تركيز التدخل بشكل منهجي على اللاّجئين. ويمكن أن يسهم هذا الاستهداف في تصاعد التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة بشأن خدمات المعونة في ضوء الأزمة الاقتصادية. وبالنسبة للمرحلة الرابعة من المشروع، التي سيتمّ إطلاقها في منتصف عام ٢٠٢١، من المتوقع أن تكون نسبة ٢٠ ٪ على الأقل من الأُسَر المستهدفة بالتدخُّل من الأسر اللُّبنانية الضعيفة.

× **التفاوض على الإيجار كإجراء مستقل لأمن الحيازة ينطوي على نواحي قصور في بيئة تتأثر بأزمة مالية حادة وفقدان القوة الشرائية.** لا تتجاوز مدة اتفاقيات الإيجار ١٢ شهرا وتعتمد إلى حدّ كبير على قدرة المستأجر على دفع الإيجار.

× **الحاجة إلى مزيد من التوعية وإقامة العلاقات مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية.** رغم تحسُّن العلاقة مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية، لا يزال العديد من الجهات الفاعلة في مجال الحماية في المنطقة على غير علم بالمشروع وبإمكانية إحالة نقاط الضعف المتصلة بالمأوى

تم تركيب الدرابزين على طول السلالم والبوابات لأجل تعزيز سلامة الأطفال.

الدروس المستفادة

- **تعدّ إقامة علاقة مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها** أمر أساسي لضمان نجاح نهج توفير المأوى لأجل الحماية. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات، في شكل مذكرات تفاهم واضحة بشأن الإحالات والإحالات المضادّة.
- **يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين أمن الحيازة.** وفي سياق الضعف الاقتصادي المتزايد بسبب الأزمة المالية، يلزم القيام بتدخلات إضافية تتجاوز مجرّد التفاوض على تخفيض الإيجار. قد أبرز تقييم خارجي للمشروع ضرورة التدخل بمزيد من الدعم المباشر لدفع الإيجار، ولا سيما في شكل مخططات النقد المشروط مقابل الإيجار.
- **تعزيز الوعي بالحماية داخل فرق المأوى أمر أساسي** من أجل ضمان مراعاة الحماية ضمن التنفيذ. ومن المزمع في المراحل المقبلة من المشروع تعزيز التدريبات والإحاطات الإعلامية لأفرقة المأوى، ربما عن طريق إدماج الجهات الفاعلة في مجال الحماية في التدريب المهني لموظفي المأوى.
- **تساهم أعمال التأهيل والإصلاح على مستوى المجتمع المحلي في تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المضيف.** إن استهداف اللاجئين من دون غيرهم بملاجئ فردية يمكن أن يولد توترات بين الطائفتين، لا سيما بالنسبة للمواطنين اللبنانيين الذين تأثروا بشكل كبير بالأزمة المالية.
- **يؤثر هذا النهج تأثيرا مباشرا على زيادة القدرة على الصمود،** ومع ذلك فإن استراتيجية التمويل الطويلة الأجل هي استراتيجية بالغة الأهمية لزيادة الاستدامة.